الأمم المتحدة

A/56/161–S/2001/673

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
6 July 2001
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السادسة والخمسون
البند ١٧٩ من القائمة الأولية*
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

مجلس الأمن
السنة السادسة والخمسون

رسالة مؤرخة ٦ تموز/يوليه ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة

أود أن ألفت انتباهكم إلى الحالة المتفجرة التي لا تزال سائدة على الحدود الشمالية لإسرائيل والتي يمكن أن تتدهور أكثر بما يؤدى إلى تفاقم حالة عدم الاستقرار الإقليمي.

ففي يوم الجمعة، ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠١، أصيب جنديان إسرائيليان بالشظايا، وكانت إصابة أحدهما خطيرة، عندما أطلق إرهابيو حزب الله عشرات القذائف المضادة للدبابات وقذائف الهاون على مخفرين عسكريين أماميين في منطقة مونت دوف على الجانب الإسرائيلي من الخط الأزرق. وليست هذه الحادثة سوى الأخيرة في سلسلة من الهجمات التي ما فتئ حزب الله يشنها عبر الحدود في أعقاب الانسحاب الإسرائيلي من لبنان العام الماضي.

وتعتبر إسرائيل جميع هذه الهجمات انتهاكات فاضحة لخط الانسحاب على النحو الذي حددته الأمم المتحدة، مما يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن على طول الحدود وفي المنطقة بأسرها. وقد قدمت تفاصيل الانتهاكات السابقة في عدد من الرسائل آخرها في رسائلي المؤرخة ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠١ (S/2001/367)، و ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠١ (A/55/792-S/2001/142)، و ٦ شباط/فبراير ٢٠٠١ (A/55/767-S/2001/111)، و ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ (S/2000/1121)، و ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ (S/2000/1011)،

* A/56/50.

090701 090701 01-44589 (A)
0144589

و ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠ (S/2000/1002)، و ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠ (S/2000/969).

وبالرغم من امتثال إسرائيل امتثالا كاملا وثابتا لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)، يواصل حزب الله، بتواطؤ مع الحكومتين اللبنانية والسورية، شن الهجمات على القوات الإسرائيلية المنتشرة على الجانب الإسرائيلي من الخط الأزرق. إن لبنان وسوريا، بدعمهما الفعلي والضمني لأنشطة حزب الله، ينتهكان هما أيضا القواعد الأساسية للقانون الدولي وأحكام قرارات مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) و ١٣١٠ (٢٠٠٠) و ١٣٣٧ (٢٠٠١) التي تدعو إلى استعادة السلام والأمن الدوليين وإلى العودة والوجود الفعليين لسلطة حكومة لبنان في الجنوب، فضلا عن انتهاكهما للخط الأزرق الذي حدده الأمين العام ووافق عليه مجلس الأمن. وبالفعل فإن استمرار عدم قيام لبنان بنشر قواته في المنطقة وعدم احترامه لحرمة الخط الأزرق، وتشجيعه ودعمه للأعمال الإرهابية الاستفزازية والعدوانية التي تنطلق من أراضيه، إنما يشكل خطرا واضحا على السلم والأمن في المنطقة.

وقد أصبح من الواضح أن إخفاق لبنان في بسط سيطرته على الجنوب والوفاء بالتزاماته بموجب القانون الدولي يعزى إلى حد بعيد إلى كون سوريا تمارس قدرا كبيرا من السيطرة على جارتها. ومن المعروف للجميع أن سوريا، التي لها أكثر من ٣٠ ٠٠٠ جندي هناك وتحتل جزءا كبيرا من الأراضي اللبنانية، هي صاحبة السلطة الرئيسية في لبنان وهي بالتالي تشارك في تحمل المسؤولية عن إخفاق لبنان في الامتثال لقرارات مجلس الأمن ولاستمرار العنف وعدم الاستقرار على طول الحدود. وتواصل الحكومة السورية أيضا دعم أنشطة حزب الله وسماحها باستخدام أراضيها لنقل الأسلحة من جمهورية إيران الإسلامية إلى زعماء حزب الله، وتتيح لحزب الله الاحتفاظ بمرافق لتدريب الإرهابيين في منطقة سهل البقاع الواقعة تحت سيطرتها، وقد ساهمت على نحو مباشر في تعزيز قدرات هذه المنظمة على شن الهجمات على إسرائيل.

وبناء على ما ذكر أعلاه، يتعين على المجتمع الدولي التفكير بشكل جدي في سلوك الحكومة السورية في ضوء ترشيحها الوشيك لعضوية مجلس الأمن. ونظرا لأن سوريا محتلة لبلد مجاور، وممولة للإرهاب الذي يمارسه حزب الله، وحامية للمنظمات الإرهابية على أراضيها، فإن سياساتها تتعارض تعارضا تاما مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وينبغي للدول الأعضاء أن تراعي كفالة ألا يصل إلى عضوية مثل هذه الهيئة الهامة من هيئات المنظمة العالمية سوى البلدان التي تلتزم بدقة، بالقول وبالفعل على السواء، بأحكام الميثاق.

وتنص المادة ٢٣ من الميثاق بصراحة على أنه ينبغي لدى انتخاب عضو غير دائم في مجلس الأمن أن يراعى بوجه خاص وقبل كل شيء ''مساهمة أعضاء الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين''. ومن الواضح أن تصرفات الحكومة السورية، بدل أن تخدم قضية السلام، تشكل تهديدا خطيرا لصيانة السلم والأمن الدوليين. أما فيما يتعلق بالمعايير الأخرى المنصوص عليها في المادة ٢٣ فيما يتصل بالتوزيع الجغرافي، ففي حالة سوريا يعد استخدام التوزيع الجغرافي العادل كوسيلة لدعم تأهيلها للعضوية أمرا غير كاف من شأنه أن يسفر عن انتخاب يتسم بالتناقض والريبة الشديدين لعضو غير دائم في مجلس الأمن.

إن إسرائيل ملتزمة التزاما تاما بالسلام في الشرق الأوسط، بما في ذلك مع سوريا ولبنان، وهي على استعداد للدخول في مفاوضات مع قائدي هذين البلدين دون شروط مسبقة. وليس من مصلحة إسرائيل أيضا تفاقم الوضع على الحدود الشمالية ولكنها مضطرة لممارسة حق الدفاع عن النفس لحماية حياة جنودها ومدنييها ولوضع حد للإرهاب الذي ينطلق من لبنان وسوريا وترعاه الدولة. ويشكل استمرار هذه الحالة الخطيرة تهديدا شديدا للسلم والأمن الإقليميين.

وسأغدو ممتنا لو عملتم على تعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة في إطار البند ١٧٩ من القائمة الأولية ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) يهودا لانكري
الممثل الدائم